خواطر معارض سوري وأسئلة للمتعاونين مع النظام

د. محمد الزعبي*

1) في معنى المعارضة السياسية:

بعيدا عن الفوارق بين المفهوم والمصطلح، وأيضا عما يسمّى بـ (هجرة المفاهيم)، فإن مفهوم المعارضة السياسية، إنما ينطوي على لحظتين معرفيتين تجمع كل منهما بين النظر والعمل (النظرية والممارسة)، فهو ـ أي المفهوم ـ يتضمن، من جهة، معنى الإعراض والنبذ والرفض، ومن جهة ثانية، اعتراض المعارض (بكسر الراء) سبيل المعارض (بفتح الراء) لمنعه من تحقيق أهدافه القريبة والبعيدة التي يراها ذلك المعارض (بكسر الراء) أهدافا غير مشروعة، وتتعارض بالتالي مع المصالح الخاصة و / او العامة لغالبية ـ إن لم يكن لكل ـ الجماعات أو المجموعات (أمة، شعب، دين، طائفة، أسرة، قبيلة، طبقة، فئة، شريحة) التي يمثلها ويتبناها ذلك المعارض.

وبما أن مكونات غالبية الأمم والشعوب، ليست واقعيا كأسنان المشط، وإنما كأصابع اليد، فلا بد أن تعكس مواقفهم وأيديولوجياتهم السياسية، التباينات الثقافية والعرقية والدينية والاقتصادية والاجتماعية الموجودة في مجتمعهم، بصورة أو بأخرى بهذه الدرجة أو تلك، ولكن في إطار قانونية جدلية سوسيولوجية يتعايش في ظلها كل من الوحدة والصراع دون أن ينفي أحدهما الآخر سواء بالإزاحة أو الإزالة. وإذا ما استعرنا المصطلحات الهيغلية، فإن المجتمع (الأمة) الوطن (الدولة) تمثل التركيب Synthese الذي يمثل فيه النظام السياسي السلطة الحاكمة القضية These بينما تمثل المعارضة نقيض هذه القضية Antithese. أي أن السلطة الحاكمة والمعارضة إنما يمثلان موضوعيا وجه الميدالية (المجتمع) وظهرها بحيث لا يمكن تصور أحدهما دون الآخر، بغض النظر عمّن يحكم وعمّن يعارض. إن الإشكالية التي تطرح بل وتفرض نفسها هنا، هي: هل أن التناقضات بين جناحي المجتمع المعني هي من نوع التناقضات الثانوية التي يمكن حلها بالطرق السلمية / بالمصالحة الوطنية (الإزاحة)، أم أنها من نوع التناقضات الرئيسية التي لا يمكن حلها إلا باللجوء إلى (الإزالة) سواء بالطرق السلمية أو بغيرها؟ إن الإجابة العلمية والموضوعية على هذا السؤال، تستلزم تحديد مضمون كل من التناقضات الثانوية والتناقضات الرئيسية، وبالتالي معرفة أين ينتهي التناقض الثانوي بين النظام والمعارضة، وأين يبدأ التناقض الرئيسي. ويرى الكاتب هنا، أن معارضة نظام سياسي ما، لا يعدو أن يكون سببها الجوهري واحداً من ثلاثة:

أ ـ تفريط النظام بما يعتبره المعارض يدخل في إطار المبادئ والثوابت الوطنية و/أو القومية و/أو الدينية التي لا ينبغي المساس أو التفريط بها، (التفريط بالغاية).

ب ـ تفريط النظام بالديمقراطية بوصفها الوسيلة المثلى لتحقيق تلك المبادئ (التفريط بالوسيلة).

ج ـ تفريط النظام بكل من المبادئ والديمقراطية (التفريط بالغاية والوسيلة معا) وانطلاقا من هذه الرؤية، فإن الكاتب يزعم أن التفريط بالوسيلة دون الغاية،إنما يدخل في إطارالتناقضات الثانوية بين النظام والمعارضة والتي يمكن حلها بالحوار وبالطرق السلمية وعن طريق الإزاحة دون الإزالة (الحالة ب أعلاه) ودون أن ننسى أن بين الغاية والوسيلة علاقة جدلية اشتراطية لا تنفع معها لا النوايا الحسنة، ولا التلفع بالأيديولوجية النخبوية أو الطليعية التي تقوم على أساسها هذه النوايا الحسنة، سواء أكانت وطنية أم قومية أم دينية أم اشتراكية. أما إذا كانت التناقضات بين النظام والمعارضة من النوعين الأول (التفريط بالغاية) أو الثالث (التفريط بكل من الغاية والوسيلة)، فلا بد أن تكون من نوع التناقضات الرئيسية التي قد لا يمكن حلها إلا بإزالة أحد طرفي هذه العلاقة إن عاجلا أو آجلا.

(حول هذه الخاطرة أنظر: محمد الزعبي، قضايا منهجية حول إشكالات المعارضة العربية ـ مساهمة في الحوار، جريدة «القدس العربي»، 2001/08/18 و 2001/08/20).

ولمزيد من توضيح هذه النقطة، يرى الكاتب أن التناقض بين نظام الرئيس صدام حسين والمعارضة العراقية قبل الغزو الأمريكي للعراق في (آذار ـ مارس) ـ (نيسان ـ ابريل) 2003 كان من نوع التناقض الثانوي الذي كان يمكن حلّه بالإزاحة دون الإزالة (وبالتالي دون الإستعانة بالقوى الأجنبية المعادية للنظام وللأمة)، ذلك أن النظام العراقي آنذاك قد فرط فقط بالوسيلة (الديمقراطية)، بينما ظل متمسكا بالثوابت الوطنية والقومية والدينية قولا وعملا (الغاية) ولعل هذا هو السبب الحقيقي وراء ذلك الحلف المشبوه بين الولايات المتحدة الأمريكية ومن سار معها وخلفها من العملاء والإمعّات من العرب والعجم. أما في سورية ولا سيما بعد 1970 ـ وعلى العكس من نظام صدام حسين في العراق ـ فإن التناقض بين المعارضة السورية والنظام السوري كان ولا يزال من نوع التناقض الرئيسي (التفريط بالغاية والوسيلة معا) الذي لا يحل إلاّ بإزالة ذلك النظام الديكتاتوري العسكري ـ الطائفي ـ الوراثي لصالح نظام وطني ـ جمهوري ـ ديموقراطي على أنقاضه، نظام منبثق من صميم الجماهير، ومعبر عن طموحاتها الوطنية والقومية، وعاكس بصدق تلك العلاقة الجدلية التي لا يمكن فصمها بين السياستين الداخلية والخارجية (الغاية والوسيلة).

هذا مع العلم أن مفهوم الإزالة هنا لا يتعلق بالأشخاص، وإنما بالشكل الديكتاتوري القائم للممارسة السياسية للنظام.

2) المعارضة السورية بين المطرقة والسندان:

لقد فتح سقوط الإتحاد السوفياتي في نهاية ثمانينات القرن الماضي الباب أمام النظام الرأسمالي العالمي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، لإعلان تفوقه المطلق على العالم كله، وبالتالي تفوق دول وأمم وشعوب الشمال، على دول وأمم وشعوب الجنوب والنظر إليها نظرة دونية، تنطوي على جرثومة العنصرية المدانة علميا وعمليا وأخلاقيا. ولقد ترتب على الوضع العالمي الجديد أن الدول الإمبريالية المعنية، بدأت تتصرف كما لو أن (الآخرين) باتوا مجرد كم من الناس لا يملكون إلاّ خيارا واحدا لا غير، ألا وهو أن يتخلّوا عن تاريخهم وجغرافيتهم، وعن عاداتهم وتقاليدهم ومنظومة قيمهم الخاصة بل وعن دياناتهم ويلتحقوا بركب ما بات معروفا بالنظام العالمي الجديد!! إن هذا الشعور المرضي (بفتح الميم والراء) بالتفوق، قد أعمى بصر وبصيرة الكثيرمن حكام ومثقفي بل وأحيانا مواطني دول الشمال المتطورة، وجعلهم لا يخجلون من ممارسة الكذب، سواء على شعوبهم أو على الشعوب الأخرى ولا أدل على ذلك من ممارسة الفئة الحاكمة في واشنطن ولندن لهذا الكذب في مسألة أسلحة الدمار الشامل في القطر العراقي الشقيق، الأمر الذي بات مفضوحا ومعروفا من الجميع.

إن عدم خجل كل من حكام واشنطن ولندن من ممارسة الكذب، قد أوقعهم في عدد آخر من الممارسات المشبوهة والمدانة والتي تنطوي بدورها، بصورة أو بأخرى، على الكذب والتدليس والنفاق ألا وهي:

ـ ازدواجية المعايير (الكيل بمكيالين)، فيما يتعلق بالموقف من قضايا الشعوب. ولا نظن أن أحدا يجهل الموقف المزدوج لدول الفيتو الإمبريالية في مجلس الأمن الدولي من الحقوق المشروعة لشعوب العالم الثالث عامة، وللشعوب العربية، وخصوصا الشعبين الفلسطيني والعراقي.

ـ الإستخدام المفضوح لما يعرف بـ «كلمة حق يراد بها باطل»، وتتجلى هذه الخاصيّة اللاأخلاقية في المفارقة المكشوفة بين القول والفعل وبين الشكل والمضمون، وبين المعلن والمسكوت عنه. ففي الوقت الذي تنصّب هذه الدول الراسمالية الكبرى من نفسها وكيلاً لنشر الديمقراطية والدفاع عن حقوق الإنسان على المستوى العالمي، نجدها تحتضن أعتى الديكتاتوريات في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة، كما ونجدها تنقلب على الديمقراطية وحقوق الإنسان إذا ما جاءت نتائجها على غير ما تريد أو ما تتوقع كما هي الحال الآن في فلسطين المحتلة.

ـ استغلال التمييز الذي تتعرض له بعض الأقليات الدينية والقومية والطائفية والقبلية، في بعض الشعوب والأمم المستهدفة، سواء على يد الأكثرية العددية، أو من قبل السلطات الحاكمة نفسها، وذلك لتفتيت وإضعاف هذه الأمم والشعوب والسيطرة عليها وبالتالي الإستيلاء على ثرواتها ومكامن قوتها الإقتصادية والعسكرية، الأمر الذي تقع نتائجه الوخيمة على كل من الأقلية والأكثرية على حد سواء.

ـ اللجوء إلى محاصرة الشعوب المستهدفة إقتصاديا، الأمر الذي أدّى ويؤدّي إلى ما يشبه الإبادة الجماعية لهذه الشعوب، وأمامنا الحقائق الميدانية التي لا تخطئها العين في فلسطين والعراق بصدد هذه الإبادة الجماعية.

في هذا المناخ السياسي والإعلامي الرمادي والضبابي، تجد المعارضة السورية نفسها بين فكّي الكماشة، والذين عبرت عنه أدبيات هذه المعارضة، بالإستبداد والإحتلال. ذلك أن المستوى العالي والمدروس من التكتيك بين النظام الوراثي الدكتاتوري في دمشق من جهة، والولايات المتحدة الأمريكية وإنكلترا من ناحية أخرى، قد أربك كلا من المواقف النظرية والعملية لهذه المعارضة، خاصة وأنها تقف ـ وبوصفها الممثل الوطني للأغلبية الساحقة من الشعب السوري ـ ضد هذين الطرفين معا وفي آن واحد (الاستبداد الداخلي والاحتلال الخارجي) معطلة بهذا عمل القانون السوسيولوجي المعروف «عدو عدوي صديقي».

ونرى من جهتنا، أن المسألة تدور هنا حول العلاقة بين الداخل والخارج، وأن الإرتباك الذي تشهده المعارضة السورية هذه الأيام، ليس ناجما عن موقفها من الخارج، ذلك أن كافة أطراف هذه المعارضة قد أعلنت صراحة أنها ترفض الإستقواء على النظام السوري الراهن بالعدو الخارجي، وهو ما يمثل موقفا وطنيا مناقضا لموقف المعارضة العراقية العميلة في بغداد.

إن الإشكالية المطروحة في صفوف المعارضة السورية ـ في الداخل وفي الخارج ـ الآن،إنما تتعلق بمدى صحة وحقيقة الموقف العدائي بين نظام دمشق والولايات المتحدة الأمريكية تحديدا!!، بل إن العديد من أطرافها وعناصرها يعتبر أن هذه المنازلة الإعلامية / الكلامية بين الطرفين، لا تعدو أن تكون شكلا من أشكال التكتيك الذي يمارسه الطرفان لتغطية العلاقة الإستراتيجية بينهما، تلك العلاقة التي يفضحها الموقف المشبوه للنظام من الإحتلال الإسرائيلي لهضبة الجولان، ومن مطلب المصالحة الوطنية الذي تلح عليه المعارضة في سورية، للوقوف في وجه التهديدات الخارجية، والتي يرفضه (مطلب المصالحة) بصورة مستمرة النظام، وأيضا وأيضا الموقف الحرباوي والرمادي من الإحتلال الأمريكي للقطر العراقي الشقيق، ومن المقاومة العراقية الباسلة، ومن الحكومة الطائفية القابعة في جحور المنطقة الخضراء، والتي لا يخجل أقطابها من التلميح والتصريح، عن رغبتهم في بقاء هذا الإحتلال في بلادهم بوصفه حاميهم وولي نعمتهم!!. إن الكاتب ينصح كل من تراوده الشكوك (من الموالاة والمعارضة) حول العلاقة الإستراتيجية بين النظام السوري الحالي وكل من أمريكا وإسرائيل، أن يستحضر تاريخ هذه العلاقة، ولا سيما الإعلان المتكرر لوزيري خارجية النظام السابق والحالي في أن السلام مع إسرائيل إنما هو خيار إستراتيجي، وأن النظام كان وما يزال مستعدا لمساعدة سلطات الإحتلال في العراق على استقرار النظام، وتطبيع الوضع الدبلوماسي مع حكومة بغداد (المنتخبة!!)، وإذا كان هذا ليس كافيا لمعرفة حقيقة تلك العلاقة الإستراتيجية فما علينا وعليكم إلاّ الإنتظار إلى أن يتبين الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الخيط الرمادي من الفجر، والذي نراه ـ من جهتنا ـ على مرمى حجر.

3) سكوت الخلاّن على جبهة الجولان!!

لا أحد يجهل أن إسرائيل قد احتلت هضبة الجولان السورية الحصينة والمحصنة في حرب حزيران 1967، وأنها بدأت اعتبارا من 1981/12/14 بتطبيق القانون الإسرائيلي المدني على سكانها العرب الأصليين، تنفيذا لقرار اتخذه الكنيست بضم الجولان إلى الكيان الصهيوني رسميا، الأمر الذي رفضه مجلس الأمن الدولي بالإجماع، عبر قراره رقم 497 تاريخ 1981/12/17، ذلك القرار الذي ضربت به إسرائيل ـ كغيره من القرارات المتعلقة بالقضايا العربية عامة والقضية الفلسطينية خاصة ـ عرض الحائط

كما أن أحدا لا يجهل أن حرب 1973 «التحريرية!!» قد مثلت المعبر السياسي والعسكري والإعلامي الآمن لأنور السادات إلى القدس، ومنها إلى اتفاقية كامب ديفد، باعتبارها ـ أي كامب ديفد ـ أكبر خيانة تاريخية للقضية العربية وللقضية الفلسطينية في العصر الحديث، وأيضا المعبر السياسي والإعلامي والعسكري الآمن لحافظ الأسد لإبرام صفقة سياسية مع هـ. كيسنجر 1974 تقوم على انسحاب اسرائيل من تل عنتر (الذي لم يكن يبعد عن طريق درعا ـ دمشق سوى أربعة كيلومترات) ومن إحدى حارات مدينة القنيطرة (شرط تدميرها وعدم جواز دخولها أو إعادة بنائها!!) بما يسمح لوسائل الإعلام المأجورة أن تطلق عليه، بطل الحرب والسلام، وبطل تحرير القنيطرة!! إن إطلاق إسم «حرب تشرين التحريرية» على حرب 1973، وإطلاق لقب بطلي التحرير على أنور السادات وحافظ الأسد، إنما هما ـ من وجهة نظرنا ـ من قبيل تسمية الأشياء بأضدادها.

إن ما يؤكد صحة هذه الصورة السوداء في تاريخ الأمة العربية المعاصر، هو أن اتفاقية كامب ديفد التي أخرجت إسرائيل من شبّاك سيناء (شكلاً)، قد أدخلتها (مضمونا) من الباب العريض إلى مدينة القاهرة، بل وإلى مفاصل كل الحياة المصرية، ومن خلال مصر السادات ومن ثم مصر مبارك إلى مفاصل كل الحياة العربية. وينطبق هذا الأمر إلى حد بعيد على الإتفاق السري الذي تم بين حافظ الأسد وهنري كيسنجر، والذي بموجبه تم خروج إسرائيل من شبّاك المناطق الجديدة التي احتلتها 1973، وأدخلتها عاصمة الأمويين، التي باتت كافة أحيائها وأزقتها مكشوفة للمرصد الإسرائيلي الإلكتروني المتمركز فوق الجبل المطل مباشرة على العاصمة دمشق!!، وأصبحت بالتالي كافة مواقعها الإستراتيجية في مرمى المدفعية الإسرائيلية المتربعة بكل طمأنينة وهدوء بال فوق هضبة الجولان منذ ذلك التاريخ وحتى كتابة آخر كلمة في هذه المقالة، أي على مدى ما يقارب الـ32 عاما !!. ويزعم الكاتب هنا أن القارئ الحصيف يمكنه أن يربط بسهولة بين اشتراك النظام في حرب حفرالباطن (حرب تحرير الكويت!!) عام 1991، جنبا إلى جنب مع أمريكا، ودخول الجيش السوري إلى لبنان عام 1976، وتجريده القوى القومية واليسارية بقيادة المرحوم كمال جنبلاط من أسلحتها، ومن ثم محاصرته للمخيمات الفلسطينية في لبنان ثلاث سنوات، وبين الصمت المطبق (ليس عن الطحن فقط وإنما عن الجعجعة أيضا) على الإحتلال الإسرائيلي المتواصل لهضبة الجولان وعن ضمها رسميا إلى الكيان الصهيوني عام 1981، وأيضا بين كل هذا وبين عملية التوريث المسخرة والمهزلة التي أسس لها الأب قبل وفاته، والتي كانت تهدف أساسا إلى إبقاء ستار السرية مسدلا، على كافة الأبعاد والأسرار المتعلقة بهذه المواقف الفضائح.

4) أسئلة موجهة إلى بعض الرفاق القدامى من المتعاونين مع النظام:

تروي لنا جداتنا في ليالي الشتاء الطويلة، أن بعض من يبتعدون عن بيوتهم يهاجمهم الضبع، الذي يكتفي بأن يبول عليهم، فيتحولون إلى كائنات مسلوبة الإرادة يركضون وراء هذا الضبع على أنه أحد أصدقائهم، ولا بد في هذه الحال من ضربهم بحجر على رؤوسهم لكي تسيل دماؤهم، وتعود إليهم ذاكرتهم ويعرفون أنهم إنما يركضون وراء ضبع يريد أن يستجرهم لمغارته كيما يفترسهم، وليس وراء كائن بشري مثلهم. أقول هذا على أمل أن تكون إجاباتكم الصادقة والأمينة على هذه الأسئلة بمثابة الدماء التي يمكن أن تعيدكم إلى رشدكم، وبالتالي إعادتكم إلى الطريق القويم الذي عرفناه كبعثيين ملتزمين بالوحدة والحرية والإشتراكية والتحرير. هذه الأسئلة أو التساؤلات هي:

ـ هل تعلمون أيها الرفاق والأصدقاء أن الرئيس الذي تعيشون في كنف نظامه، قد وصل إلى مناصبه السياسية والعسكرية والحزبية الحالية بطرق إلتفافية ما أنزل الله ولا الدستور ولا الأعراف ولا التقاليد بها من سلطان؟ بل إن السلطان الوحيد الذي جاء به إلى سدة الحكم هو سلطان التوريث الدخيل على نظامنا الجمهوري والمحمي بجنازير الدبابات وبساطير الجنود... إنه أمر نتساوى في معرفته جميعا، ولكننا ـ مع الأسف الشديد ـ لا نتساوى في الموقف منه!!

ـ هل تعرفون لماذا أبقى حافظ الأسد رفاقه في حركة 23 شباط 1966، طيلة ربع قرن في سجن المزة، دونما محاكمة، بل ودون أن يسألهم أحد حتى عن أسمائهم؟ وأنه قد قتل رفيقيه المناضلين نورالدين الأتاسي وصلاح جديد وهما عنده داخل سجن المزة؟!! ناهيكم عن سجناء الحزب الآخرين، قبل حركة شباط وبعدها، والذين تعرفونهم جيداً؟!

ـ هل تعرفون السبب الحقيقي وراء إغلاق منتديات ربيع دمشق، والحكم على نشطاء المجتمع المدني (د. عارف دليلة ورفاقه) بإغلاق الأفواه والآذان والعيون، بتهمة تهديد النظام الوطني المعادي لإسرائيل وأمريكا (!!)؟

ـ هل تعرفون السبب الحقيقي وراء اعتقال النظام لفاتح جاموس وميشيل كيلو وأنور البني وغيرهم من المواطنين الشرفاء المدافعين عن حق الشعبين السوري واللبناني في إقامة علاقات قومية أخوية وطبيعية بينهما؟

ـ هل تعرفون لماذا يخاف النظام من الإنتخابات النزيهة، ومن الإحتكام إلى صندوق الإقتراع البعيد عن التزوير؟

ـ هل تعرفون الدور المؤسف والمؤلم والمخجل للنظام السوري (الأب والإبن) في كل من لبنان والعراق وحفر الباطن؟

ـ هل تعرفون عدد المشردين والمشتتين في أنحاء المعمورة من المواطنين السوريين والكفاءات العلمية السورية، وذلك هربا من القتل والتعذيب والمعاناة التي ما فتئ النظام يمارسها منذ أربعة عقود ونيف، وذلك في ظل قانون الطوارئ (الذي ما يزال ينيخ على كواهل شعبنا منذ 1963)، وفي ظل المادة الثامنه من دستور 1973التي تسمي حزب البعث العربي الإشتراكي كذبا قائدا للدولة والمجتمع (!!)، والمادة 49 التي تعتبر مجرد الإنتماء إلى جماعة الإخوان المسلمين إنما هو جريمة تحكم على «مرتكبها!» بالإعدام، أليس هذا قرقوشية عارية حتى من ورقة التوت؟!!

ـ وأخيرا ـ وليس آخرا ـ هل تعرفون ـ أيها الرفاق ـ القانون السوسيولوجي الذي يقول: إن الأقليات يمكن أن تلعب دورا إيجابيا في حياة شعب ما، ولكن فقط، عندما تكون في المعارضة، أمّا إذا ما وصلت إلى السلطة بما هي أقلية، فإنها لن تستطيع أن تحتفظ بهذه السلطة، إلاّ عن طريق الديكتاتورية والقمع، وتغييب عدوها الأساسي صندوق الإقتراع؟ وهذا هو ما يحصل في بلدنا الحبيب سورية منذ أربعة عقود، مع اعتراف الكاتب بأنه نفسه يتحمل بعض الوزر من هذا الإرث اللاديمقراطي لحزب البعث، والذي كان هو أحد مسؤوليه في فترة زمنية قصيرة في واحد من هذه العقود الأربعة.

أيها الرفاق والأصدقاء، أيا كانت إجابتكم على هذه التساؤلات المشروعة والموضوعية، فلا بد أن ينطبق عليكم قول الشاعر:

إذاكنت لا تدري فتلك مصيبة
وإن كنت تدري فالمصيبة أعظم

ونصيحتي لكم كرفاق وكأصدقاء، أن لا تستمروا بتجاهل الحقائق الموضوعية المتعلقة بالطبيعة الفئوية والديكتاتورية لهذا النظام، وإبعاده شعبنا العربي السوري عن دائرة الفعل والمشاركة في تقرير مصيره الوطني والقومي، ولتعلموا أن الرجوع إلى الحق خير من التمادي في الباطل.

* اكاديمي وكاتب من سورية

لماذا يفضلون الموت علي الحياة في فلسطين؟

د.جمال المجايدة*

■ قرع المحامي إبراهيم السقا اجراس الانذار من قرب اندلاع انتفاضة ثالثة في فلسطين اذا لم تتحسن الاحوال ويخف الضغط والحصار وتنتهي الفوضى والفلتان وينحسر الجوع وتتلاشى البطالة المفزعة.

اقول بعد تلك المحاضرة التي القاها القانوني الفلسطيني السقا بمكتب شؤون الإعلام للشيخ سلطان بن زايد آل نهيان نائب رئيس مجلس الوزراء بدولة الامارات، انه لابد من وقفه امام الواقع الخطير الذي شخصه المحاضر «الشعب الفلسطيني يعيش وضعا مأساويا بسبب انتشار الفقر والبطالة والحصار الإسرائيلي المفروض على حركة الأفراد وتنقل البضائع والمنتجات الزراعية مما ينعكس سلبيا على الحالة الاجتماعية والنفسية للأفراد ويصبح الموت لديهم أرخص سلعة». والامر الذي لفت انتباه الحضور في ابوظبي هو حديث السقا عن بعض الناس الذين يحسدون الميت على ميتته اثناء تشييع الجنازات في فلسطين «يا بخته مات وارتاح!».

بالطبع هذا لا يعني ان الناس في فلسطين تقدس الموت وتعشقه بل لان الواقع المرير هو الذي يدفع هؤلاء الابرياء لتفضيل الموت على الحياة المليئة بالعذاب والمعاناة. هي معاناة مزدوجة ناجمة عن الاحتلال الاسرائيلي وارهابه المستمر وعن الصراع المسلح المكشوف بين فتح وحماس في الشوارع.

لقد تحدث المحامي السقا امام الحضور ايضا أن أي حلول فردية من جانب حكومة اسرائيل الجديدة برئاسة اولمرت ستكون مقدمة لانتفاضة فلسطينية ثالثة. وها هو اولمرت يصر صراحة وعلانية في البيت الابيض والكونغرس الامريكي على الحل الانفرادي وتكريس ضم المستوطنات ومواصلة بناء الجدار العنصري وعدم الاعتراف بوجود شريك فلسطيني في تحديد مسار مفاوضات الحل النهائي مثلما ظل يفعل سلفه شارون طيلة السنوات الخمسة الماضية ويلقى تأييدا حارا من الرئيس الامريكي بوش وادارته بالاجماع.

ان العقوبات الجماعية والعدوان الاسرائيلي المتواصل كما يؤكد السقا سوف يحرمان السلطة الفلسطينية من احراز أي تقدم في بناء مؤسسات قوية تعيد الامن والاستقرار كما ان حالة الانفلات الأمني في الشارع الفلسطيني الناجمة عن ظروف الفقر والبطالة خطيرة وتتفاقم كل يوم لتهدد أمن المواطن الفلسطيني، وتنذر باندلاع انتفاضة من نوع اخر ضد اسرائيل والسلطة معا لان هناك عربدة اسرائيلية وظلما فادحا من المجتمع الدولي وتراخيا وفوضى رسمية فلسطينية على ابعد مدي الامر الذي ادى الى حرمان المواطن الفلسطيني ليس من العيش في فيلات فاخرة على شواطئ البحار او على قمم الجبال وامتلاك السيارات الفارهة وملء الجيوب والحسابات البنكية بالدولارات الامريكية بل حرمانه من الحق في الحياة بتهديد حياته المتواصل من الحصول على العلاج والدواء في المستشفيات والعيادات الفقيرة التي تئن لمرضاها ليل نهار من النقص في كل شيء ومن الحصار الذي يسعى الى تحويل الشعب كله الى اناس تحتضر طلبا للموت والرحيل المبكر لكي ترتاح اسرائيل والسلطة وحكومة حماس معا وتصحو دون ان تجد شعبا على الارض اسمه الشعب الفلسطيني!!

والا بماذا تفسر الانتهاكات التي يرتكبها الاحتلال الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني من عقوبات وقتل جماعي وتجريف للأراضي الزراعية وتدمير للمنازل واعتقالات ومنع للتجول وقطع التواصل بين القرى والمدن الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة؟

* صحافي من فلسطين يقيم في الامارات
jmajaida@hotmail.com

الاعتراف بإسرائيل خيانة عظمى

د. عبد الستار قاسم *

■ من المخزي أمام الله والناس والتاريخ والأجيال القادمة أن يقف فلسطيني يتبجح باعترافه بإسرائيل، ويدعو الآخرين إلى الاعتراف بها. هذا ليس فردا، إنما هو جيش أو طائفة سقطت في أوحال الأمريكيين وأمسكت بأذيال إسرائيل ليتباركوا بقرفها المنتن الذي ينهال علي رؤوسهم من مصارف أمعائها. ما الذي أصاب فلسطين؟ طوابير من الذين فقدوا شرفهم وهانت عليهم كرامة الأمة لا يخجلون من الدفاع عن إسرائيل والاعتراف بها، ولا يترددون في دعوة غيرهم للحاق بهم إلى هذا القعر المهين.

من الحقير الوضيع في التاريخ الذي أثنى على مغتصبه ومنتهك عرضه وسالب وطنه وبارك له بما فعل سوى هؤلاء البغاة الذين ترتفع على رؤوسهم أعلام الخيانة وتمسك أيديهم بعار المناشف على بوابات الوطن المقدس؟ من هو ذلك الأخس الأرعن الذي لا يرى في أمه إلا أداة تدر عليه قوت يوم أو أقل؟ خجل الهنود الحمر على قلتهم وضعفهم أن يقروا للبيض الوافدين بصلفهم. قد تكون ضعيفا، وقد تتشرد، وقد تُسجن أو تقتل، لكن العار كل العار أن تقر لعدوك بعدوانه وتضفي على كل بشائعه بالشرعية والبهاء.

للخيانة فلسفة عندهم. العالم قد تغير ولا بد من الواقعية والاعتراف بالواقع، أما المصرون على الحقوق فلا يرون من العالم إلا أوهامهم التي توقعهم بمزيد من الأحزان والآلام. الزمن الآن للاقتصاد والمال وليس للعزة والكرامة والحقوق. المهم أن تحصل على المال لتستطيع إشباع شهواتك، أما البحث عن أوهام الكرامة الإنسانية فلن يزيد الحياة المادية إلا قسوة وشقاء وبؤسا. لا معنى لكلمات مثل الانحناء والإذلال لأن المهم أن تحصل على المال. لا وطن بلا مال، وليذهب الوطن إذا كان المال بديلا له.

لهذا لا يخجل هؤلاء الأوباش الساقطون المتمرغون في صديد نفوسهم المتعفنة من دعوة شعب فلسطين للاعتراف بإسرائيل، ولا يترددون في استعمال حرب نفسية ومالية ضد الشعب عسى في ذلك ما يحقق مآرب أسيادهم في تل أبيب وواشنطن. وعليه فإن شح الأموال ليس سببه أمريكا وإسرائيل وإنما أولئك الذين يعيشون في العصور الحجرية ولا يعترفون بإسرائيل.

هل لفلسطيني وعربي ومسلم أن يتخيل بأن أكاديميين فلسطينيين ومثقفين وفصائل وأحزاب وقادة وأصحاب تجارب نضالية ومعتقلين وأبناء شهداء وجرحى ولاجئين فقدوا أراضيهم وبيوتهم يطلبون ممن لا يعترف بإسرائيل بأن يسارع إلى الاعتراف بها؟ وهل يستطيع أحد أن يتخيل كيف تدهور الوضع الفلسطيني إلى أن وصل إلى هذا الحد؟ كيف وصل الوضع الفلسطيني إلى حد أن الاعتراف بإسرائيل قد أصبح مطلبا وطنيا؟ كان الخائن دائم البحث عن جحر يختبئ فيه، أما الخائن اليوم فله منصات ومنابر وفضائيات ويحيط به المنافقون الذين ينتظرون بعض ما أنعم به اليهود والأمريكيون عليه من علف.

وفوق هذا يقولون لنا انه لا يجوز التخوين. هذه اجتهادات وطنية، وإنما نقصد بأعمالنا خدمة الوطن والمواطنين. وقد انحنى أمام طلباتهم أناس كثر وفصائل. هناك فصائل تهمس في أذنك حول خياناتهم وتآمرهم على الوطن والمواطنين، لكنها في العلن تصبح كالطالب المؤدب أمام أستاذه الوقح. لقد رأينا الدعارة بحق وطننا ومواطنينا بأم أعيننا، وقلنا إن هذه سياسة وليست دعارة، فدفعنا الثمن جميعا. ظن بعضنا أن المسألة مجرد سحابة وتنتهي، وإذا بالسحابة تمطر علينا جواسيس وعملاء محنكين يتلقون أموالا وتدريبا ودعما إعلاميا وعسكريا.

لا يريدون منا أن نصفهم بالخونة والعملاء، ويقولون إنه لا يجوز التخوين. لا. إنهم عملاء وخونة وقتلة ومجرمون ومنحطون وسفلة. لقد باعوا الوطن، وتنازلوا عن الحقوق، وسيستمرون في هذا «الأوكازيون» ليساوموا على نساء فلسطين والعرب والمسلمين. وإذا كنا لا نطلق كلمة خائن على الذي يعترف بإسرائيل ويتنازل عن حقوق اللاجئين وينسق أمنيا مع إسرائيل ويصافح جزاري الشعب الفلسطيني ويجتمع معهم ويحصل منهم على أموال، فمن هو الخائن إذن؟ هل الخائن فقط ذلك الجاسوس الصغير الحقير الذي يشي للمخابرات الإسرائيلية عن فرد أو مجموعة أفراد، أم الخائن هو ذلك الذي يبيع الوطن بالجملة؟ إذا كان هذا الصغير يستحق الإعدام، فماذا يستحق هذا العميل الخائن الذي يودي بالشعب والوطن؟

هؤلاء الخونة والجواسيس والعملاء يستقطبون الآلاف من الشباب الذين يتحلون بالإخلاص للوطن ويضللونهم ويسخرونهم في مواجهة أوطانهم لصالح أعدائهم. شباب يانعون وشابات في وجوه الملائكة يسرن على غير هدى وراء هؤلاء السماسرة الذين لا يرون لأنفسهم آلهة سوى شهواتهم ومتعهم والترنم على آلام شعب فلسطين ودمار العرب والمسلمين.

نحن قصرنا أصلا في مواجهة هذه الموجات المتلاحقة من الساقطين وقطعان الخونة، لكن لم يفت الأوان. علينا أن نتحلى بالشجاعة وأن نسمي الأسماء بأسمائها. علينا ألا نخجل من خائن، وكيف بنا أن نفعل ذلك وهو سمسار وطن بلا خجل أو وجل؟ يجب أن نتحدث بوضوح في مقالاتنا وأحاديثنا وندواتنا ومواقفنا السياسية والاجتماعية. وعلينا أن نحرض ضدهم باستمرار وأن ندعو الذين يحاورونهم ويلتقون معهم إلى التوقف عن ذلك. لقاء النجس دعم له، والتفاهم معه إنما هو تشجيع له على نجاسته. إنني أتوجه إلى كتاب فلسطين والعرب مثل إبراهيم حمامي وعبد الباري عطوان وعادل سمارة وسوسن برغوثي وإبراهيم علوش وناصر قنديل وفوزي الشعيبي ومصطفى بكري وعبد الحليم قنديل ومحمد المسفر وعبد الله النفيسي وغيرهم من عمالقة الفكر والأدب ليشحذوا هممهم وأقلامهم للتصدي لهذه الردة الخيانية المرعبة التي لن ترحم وطنا أو مواطنين.

* كاتب من فلسطين

من وراء خطف الفريق العراقي للتايكواندو؟

خطة لقتال القبائل بعد فشل قتال المذاهب

سمير عبيد *

■ يبدو أن هناك اصرارا فظيعا على اشعال الفتنة في العراق، ويشترك بهذا الاصرار دولتان عربيتان مجاورتان للعراق ولهما أجندة خفية وثأرية في العراق، ومعهما دوائر مهمة في تركيبة الاحتلال اضافة لبعض السياسيين العراقيين الذين يدورون في فلك دوائر الاحتلال، وفي فلك بعض الدوائر الايرانية التي لها أجندة خاصة في العراق، فمنهم من يريد الانتقام من الشعب العراقي بجريرة أخطاء النظام السابق والأنظمة التي سبقته، والآخر يريد كسر شوكة الولايات المتحدة في العراق وعلى حساب الشعب العراقي كي ينفرد بالعراق، أما اللاعبون الآخرون فأهدافهم مادية ونفعية وكأنهم تجار في بورصة، ولكنها بورصة الدم العراقي، أما من جانب الاحتلال فهناك دوائر وشخصيات أمريكية تريد الانسحاب الفوري، وأخرى تريد الانسحاب بعد تدمير العراق والعراقيين، وهناك أطراف تريد اغراق الشعب العراقي في متاهات الحرب الداخلية من أجل استنزاف جميع الخصوم، ثم الانفراد بهم واحدا تلو الآخر كي تكون المحصلة لصالح قوات الاحتلال والولايات المتحدة.

فبعد فشلهم الذريع في اشعال وافتعال الحرب المذهبية بين السنة والشيعة بفعل صبر وحكمة الشعب العراقي ووعيه الكبير، تحركوا الآن نحو القبائل العراقية من أجل افتعال فتنة عشائرية بين القبائل، وهذا ما حصل في جنوب العراق، وأخيرا في منطقة الجهاد بين قبائل (آل زوبع) وقبائل (آل بو عامر) بحيث عندما وصلت طلائع وزارة الداخلية اكتفت بالتفرج فقط وهذا من مصدر حكومي في بغداد هذا اليوم، فلقد تبين أنهم يريدون ضرب (العشيرة بالعشيرة) بعد فشلهم في ضرب (الشيعة بالسنة) وهي على ما يبدو آخر فرصة لهؤلاء الأشرار وهؤلاء القتلة الذين لم يكتفوا بنزيف الدم الجاري منذ سقوط النظام لحد هذه اللحظة.

فالذي يجري هو